Secretariat HLPE c/o FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

الموقع: www.fao.org/cfs/cfs-hlpe
البريد الالكتروني: cfs-hlpe@fao.org

CFS لجنة الأمن الغذائي العالمي
HLPE فريق الخبراء الرفيع المستوى

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

مستخرج من تقرير [1]

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة

في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الموجز والتوصيات

تشكّل الأسماك[2]، سواء تمّ انتاجها بواسطة أنشطة استزراع الأسماك/ تربية الأحياء المائية[3] أو جمعها من المخزونات البرية البحرية أو من مخزونات المياه العذبة، مصدراً رئيسياً للبروتين والعناصر المغذية الأساسية، ويبرز اعتراف متزايد بمزاياها التغذوية والمعزّزة للصحة. وتُعتبر الأسماك من أكثر الكائنات فعالية في تحويل الغذاء إلى أغذية عالية الجودة. وتوفّر الأسماك والمنتجات المتعلّقة بها دخلاً وسبل معيشة للعديد من المجتمعات حول العالم.

تتأثّر مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية راهناً وفي المستقبل بالعديد من التفاعلات بين قضايا متعددة متعلّقة بالبيئة والتنمية والسياسات والحوكمة.

---

[1] فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2014، مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما 2014. وسيتمّ نشر التقرير المقبل كاملاً على العنوان الإلكتروني التالي www.fao.org/cfs/cfs-hlpe.

[2] تشمل "الأسماك" في هذا التقرير الزعنفيات والقشريات والرخويات، وحيوانات مائية متنوّعة إنما تستثني الأعشاب المائية والطحالب.

[3] يُستخدم في هذا التقرير مصطلحا استزراع الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة متبادلة.

وتسهم الحاجة إلى توفير الغذاء للعدد المتزايد لسكان العالم وإلى تلبية الطلب المتنامي على الأسماك في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وتطرح تحديات أمام استدامة مصايد الأسماك البحرية والداخلية وتنمية تربية الأحياء المائية. كما تثير العديد من القضايا المتعلّقة بإدارة سلاسل قيمة الأسماك لتأمين الحق في الغذاء لمجتمعات مصايد الأسماك وضمان توافر الأسماك للجميع. كما تطرح تساؤلات بشأن أدوار الفاعلين المتعددين ومساهماتهم (مجتمعات صيد الأسماك، وأصحاب الحيازات الصغيرة وشركات صيد الأسماك الدولية، إلخ.) في قطاع شديد التنوّع للغاية، وعرضة لعدم المساواة بصورة ملحوظة.

وفي هذا الإطار، طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية إعداد دراسة عملية وتشغيلية موجّهة نحو السياسات تتناول دور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، مع أخذ الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك في الاعتبار، بما في ذلك مصايد الأسماك الحرفية بالإضافة إلى مراجعة تنمية الأحياء المائية.

واعترافاً بأهمية الأسماك بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، ما الذي يجب فعله للحفاظ على هذه المساهمة أو حتى تحسينها اليوم وفي الأمد الطويل، نظراً إلى التحديات التي يواجهها قطاعا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من حيث الاستدامة والحوكمة، في ظلّ القيود الاقتصادية والظروف السكانية التي يتعيّن عليهما الاستجابة لها؟ يحاول هذا التقرير الإجابة على هذا السؤال.

الاستنتاجات الرئيسية

الأسماك كمصدر غذاء مهم

1- تزوّد اليوم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 3 مليارات نسمة بنحو 20 في المائة من متوسط متناول كلّ فرد من البروتين الحيواني و1.3 مليار نسمة إضافية بحوالي 15 في المائة من متناول كلّ فرد. ويمكن أن تتخطّى هذه الحصة 50 في المائة في بعض البلدان. ففي بلدان أفريقيا الغربية الساحلية، حيث شكّلت مصايد الأسماك تاريخياً عنصراً مركزياً في الاقتصادات المحلية، تُعتبر نسبة إجمالي البروتين في الغذاء من الأسماك مرتفعة بشكل لافت: مثلاً أكثر من 60 في المائة في غامبيا وسيراليون وغانا. وينسحب ذلك أيضاً على آسيا حيث تعتبر مصايد الأسماك مهمة للغاية وتنامت أنشطة استزراع الأسماك بسرعة خلال السنوات الثلاثين الماضية: ويتراوح إجمالي البروتين في الغذاء من الأسماك بين 50 و60 في المائة في كمبوديا وبنغلاديش وإندونيسيا وسري لانكا. وتوفّر الأسماك نسبة عالية مشابهة من البروتين في الغذاء البشري في معظم الدول الجزرية الصغيرة (مثلاً 60 في المائة تقريباً في جزر المالديف).

2- تمّ إنتاج 158 مليون طن من الأسماك بصورة شاملة في عام 2012 (91.3 مليون طن من مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية والبحرية و66.6 مليون طن من تربية الأحياء المائية الداخلية والبحرية) وتمّ استخدام 136 مليون طن منها للاستهلاك البشري. وسمح النمو المستمر في إنتاج الأسماك – من تربية الأحياء المائية بشكل رئيسي منذ تسعينيات القرن الماضي – وتحسّن فعالية الإنتاج وقنوات التوزيع بزيادة إمدادات الأسماك لغذاء كلّ فرد بأكثر

من ثلاثة أضعاف على المستوى العالمي منذ عام 1950، من 6 كيلوغرامات للفرد في السنة إلى 19.2 كيلوغرام للفرد في السنة في عام 2012. غير أنّ هذا الرقم العالمي يخفي بعض الاختلافات الإقليمية الهامة. ويمثّل نصيب آسيا حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي للأسماك و21.4 كيلوغرام للفرد[4] في عام 2011 – مستوى مشابه لأوروبا (22.0 كيلوغراماً للفرد في السنة) وأمريكا الشمالية (21.7 كيلوغرام للفرد في السنة). وتسجّل إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى أقل نسبة استهلاك للفرد (10.4، 9.9 و9.3 كيلوغرام للفرد في السنة في عام 2011، على التوالي). أما أوقيانيا فتحظى بأعلى مستويات للفرد بمعدّل 25.1 كيلوغرام للفرد في السنة.

3- ويعتبر نمو سكان العالم وبشكل أهم التوسّع الحضري وارتفاع مستويات التنمية ومستويات المعيشة والدخل العوامل المحرّكة الرئيسية لزيادة الطلب على الأسماك وثمار البحر وعلى تنمية مصايد الأسماك. وكان الطلب في ارتفاع مستمر في البلدان المتقدّمة والنامية بنسبة تفوق 2.5 في المائة في السنة منذ عام 1950، ومع تزايد الثروات في البلدان الكثيفة السكان مثل الصين والهند، يحتمل أن يستمر الطلب في الارتفاع.

أولت استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية اهتماماً محدوداً للأسماك

4- تمّ إيلاء اهتمام محدود حتى الآن للأسماك كعنصر أساسي في استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني وفي المناقشات والتدخلات الأوسع نطاقاً الخاصة بالتنمية. وقد ركّزت المناظرات المتخصصة بمصايد الأسماك بشكل رئيسي على قضايا الاستدامة البيولوجية والفعالية الاقتصادية لمصايد الأسماك، متجاهلةً المسائل المرتبطة بمساهمتها في خفض المجاعة وسوء التغذية ودعم سبل المعيشة. إلاّ أنّ الاستهلاك المتزايد للأسماك وإضافته إلى غذاء السكان ذوي الدخل المحدود (بمن فيهم النساء الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال)، يوفّر وسائل مهمة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية لعدة أسباب. أولاً، التوافر الحيوي لبروتين الأسماك هو أعلى بنحو 5 إلى 15 في المائة من البروتين في المصادر النباتية. كما تحتوي الأسماك على عدّة أحماض أمينية أساسية لصحة الإنسان خاصة الليسين والميثيونين. ثانياً، إنّ التركيبة الدهنية للأسماك فريدة بفعل الأحماض الدهنية المتعددة عدم التشبّع وطويلة السلسلة، مع العديد من الآثار المفيدة المحتملة على صحة البالغين ونمو الأطفال. ويعتبر العديد من الأسماك السطحية الصغيرة المتدنية التكلفة مثل الأنشوفة والسردين من أغنى مصادر الأحماض الدهنية المتعددة عدم التشبّع وطويلة السلسلة. ثالثاً، تشكّل الأسماك مصدراً مهماً للمغذيات الدقيقة الأساسية – الفيتامينات دال وألف وباء والمعادن (الكالسيوم والفوسفور واليود والزنك والحديد والسيلينيوم) – خاصة في عدد كبير من أنواع الأسماك الصغيرة التي تستهلك كاملةً (مع العظام والرأس والأحشاء).

المخاطر والضغوط التي تؤثّر على مصايد الأسماك في العالم

5- منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، تمحورت العديد من العناوين في وسائل الإعلام والوثائق العلمية والحملات البيئية حول فكرة مفادها أنّ جميع موارد مصايد الأسماك في العالم تعاني من أزمة نتيجة لصيد الأسماك المفرط.

[4] تشير هذه الأرقام إلى استهلاك الأسماك "الظاهر" بالمعادل بالوزن الحي، بما في ذلك الأجزاء غير الصالحة للأكل ومن دون احتساب الفواقد التي تعقب جني المصيد.

ويرتكز سرد هذه الأزمة على بعض المبررات. وتصنّف منظمة الأغذية والزراعة مخزونات الأسماك إما بوصفها غير مستغلّة أو مستغلة استغلالاً معتدلاً أو مستغلة بالكامل أو مستغلّة بإفراط أو مستنفدة أو في طور التجدّد. وتظهر تحليلات المخزونات البحرية العالمية زيادة في النسبة المئوية للمخزونات المستغلّة بإفراط أو المستنفدة مع الوقت، في حين ينخفض عدد المخزونات السمكية غير المستغلّة أو المستغلّة استغلالاً معتدلاً. وبالإجمال، استقر إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية العالمية منذ منتصف التسعينيات على نحو 90 مليون طن في السنة.

6- يمكن للأسماك التي يتمّ صيدها أن تنتهي ملقاةً في البحر (المصيد المرتجع) – إما بفعل الصيد العارض لأنواع غير مستهدفة أو لأسماك ما دون الحجم الطبيعي أو بفعل الجودة المتدنية أو بسبب ضرر جزئي أو تلف – ما يحول دون نقلها إلى البر لعدم إمكان استغلالها تجارياً. ويختلف حجم المصيد السمكي المرتجع بشكل ملحوظ بين مصايد الأسماك وضمنها، حيث تتراوح معدلات المصيد المرتجع من المحدودة جداً في بعض مصايد الأسماك الساحلية الصغيرة أو في مصايد أسماك الرنكة في الأطلسي، إلى 70–90 في المائة في بعض مصايد أسماك القاع بشباك البحر. ويصعب على نحو خاص تقدير الأحجام العالمية للمصيد المرتجع، حيث يكون أي رقم عالمي معرض للتشكيك فيه بصورة كبيرة. وقد قدّر التقرير الأخير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2005 حول الموضوع نسبة المصيد المرتجع العالمي بثمانية في المائة من إجمالي المصيد العالمي، مع نسبة أدنى تبلغ 3.7 في المائة لمصايد الأسماك الصغيرة.

7- وتؤكّد البيانات الحديثة أنّ فترة الاستثمار المرتفع في السفن الكبيرة الحجم، التي بلغت ذروتها في منتصف الثمانينيات، قد ولّت بشكل ملحوظ. غير أنّه في المناطق الاقتصادية الخالصة (المناطق الاقتصادية الخالصة، على مسافة 200 ميل بحري من الساحل)، حيث يتواجد قيّمون على التشغيل كبار وصغار، ارتفع العدد الإجمالي للقوارب الصغيرة بشكل لافت وازدادت قوتها خلال الفترة عينها. ونتيجة لذلك، لا تزال قدرات الصيد العالمية مرتفعة جداً، ومع بعض الاستثناءات الجديرة بالذكر، لم يتمّ حتى الآن إدخال التعديلات المطلوبة على قدرات صيد الأسماك. كما يُستنفد العديد من موارد مصايد الأسماك استنفاداً حاداً فيما لا تزال الإعانات (غالباً من خلال دعم أسعار الوقود) مستمرة. كما لا يُعلَن بصورة منهجية عن الأحجام المفصّلة لهذه الإعانات في كلّ مكان.

8- حين تتدهور البيئة والنظم البيئية للإنتاج و/أو قواعد الموارد (مخزونات الأسماك) أو تُستغل بإفراط، تكون قدرات القطاع في تطبيق وظائف الأمن الغذائي والتغذية محدودة ومتدنية. وبالتالي يتمّ الاعتراف باستدامة مصايد الأسماك من حيث أبعاد مواردها البيئية والطبيعية كشرط لازم للأمن الغذائي والتغذية. غير أنّ الصلات بين البعدين، من حيث الممارسة، معقدة ولا تزال غير موثّقة بشكل كافٍ، وبالإضافة إلى ذلك قد لا تعتمد نتائج مصايد الأسماك من حيث الأمن الغذائي والتغذية فقط على استعادة المخزون إنما أيضاً على إمكانية النفاذ إلى المصيد وتوزيعه.

9- لآثار الأنشطة مثل التنقيب عن النفط ومنشآت الطاقة والتنمية الساحلية وبناء المرافئ والبنى التحتية الساحلية الأخرى وإدارة السدود وتدفق المياه (خاصة في مصايد الأسماك الداخلية) إلخ، مفاعيل جسيمة على الإنتاجية المائية وعلى الموائل التي تضمن استدامة الموارد (مثل التآكل والتلوّث) أو على سبل معيشة مجتمعات صيد

الأسماك (مثلاً من خلال منع النفاذ إلى مناطق صيد الأسماك أو النزوح من المستوطنات الساحلية). كما يمكن لأنشطة الحفظ وإنشاء مناطق بحرية محمية أن تؤثّر على سبل معيشة مجتمعات صيد الأسماك المحلية.

10- تظهر آثار تغيّر المناخ بوضوح مع تحوّلات في التوزيع الجغرافي لأنواع الأسماك واتجاه أنواع المياه الدافئة نحو القطبين، وتحمّض المحيطات والتغييرات في الظروف الساحلية التي تؤثّر على الموائل. ولذلك آثار متنوّعة على الإنتاج. فقد تواجه مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الداخلية ارتفاعاً في نسبة النفوق بفعل موجات الحر وشح المياه والتنافس على المياه. وسوف تتأثّر مفاعيل تغيّر المناخ على السكان الذين يعتمدون على صيد الأسماك بتطوّر فرص صيد الأسماك (تطوّر الموارد المتوفّرة، واستحقاقات الصيد وقدراته، وتطوّر التكاليف التشغيلية في الإنتاج والتسويق) وتطوّر الأسعار. وتتزايد تأثيرات الحالات الشديدة مع تنامي مخاطر إلحاق الضرر بالبنية التحتية والموائل أو خسارتها. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى البحر إلى انتقال المجتمعات إلى مناطق أخرى.

الفرص والتحديات في تربية الأحياء المائية

11- خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ارتفع إنتاج الأسماك المستزرعة 12 مرّة بمتوسط نمو سنوي يفوق 8 في المائة، ما يجعله قطاع إنتاج الأغذية الأسرع نمواً. والمعروف اليوم، على نطاق واسع، أنّ الزيادة المستقبلية المتوقعة للطلب على الأسماك ستُلبى من خلال إنتاج تربية الأحياء المائية.

12- تحوّل الأسماك في إطار تربية الأحياء المائية علفها إلى كتلة جسم بشكل أكبر مقارنة مع الحيوانات البرية. فعلى سبيل المثال، يتطلّب إنتاج كيلوغرام من بروتين لحم البقر (وعلى التوالي لحم الخنزير والأسماك) 61 كيلوغراماً (على التوالي 38 كلغ و13 كلغ) من الحبوب. بالإضافة إلى ذلك، تتمتّع أيضاً نظم الإنتاج الحيوانية المائية ببصمة كربونية أقل للكيلوغرام الواحد من النتائج مقارنة مع نتائج نظم الإنتاج الحيوانية البرية الأخرى. كما أنّ انبعاثات النيتروجين والفوسفور من نظم إنتاج تربية الأحياء المائية هي أقل بكثير مقارنة مع نظم إنتاج لحم البقر أو الخنزير على الرغم من أنّها أعلى قليلاً من انبعاثات نظم إنتاج لحم الدواجن.

13- يتوقّع أن تستمر تربية الأحياء المائية بالنمو - إنما بنسبة أدنى قليلاً مما كانت عليه حتى مؤخراً – وهناك اهتمام شديد لدى الفاعلين المختلفين (من القطاعين العام والخاص) في عدّة بلدان بالانخراط في هذا النشاط.

14- تلازمت تنمية تربية الأحياء المائية أيضاً مع مجموعة من التحديات والعوامل الخارجية – بما في ذلك بعض العوامل التي تؤثّر على الأمن الغذائي، لكن الخبراء في مجال تربية الأحياء المائية هم أكثر ثقة حالياً في أنّ مرحلة المشاكل البيئية الحادة قد مرّت وأنّ تربية الأحياء المائية هي في صدد التحوّل إلى تربية أكثر استدامة على المستوى البيئي.

15- غالباً ما كانت تنمية تربية الأحياء المائية تؤثّر سلباً على الاستخدامات السابقة للأراضي والمياه، بما ينعكس على سبل معيشة الكثيرين – بما في ذلك عدد كبير من صيادي الأسماك. ومع توزيع مساحات أكبر بصورة تدريجية على عمليات تربية الأحياء المائية على البحيرات أو أحواض المياه أو على طول الساحل، يحتمل أن

تؤثّر مخزونات الأسماك البرية وزيادة الاكتظاظ على أنشطة صيد الأسماك في المناطق التي لا تزال مفتوحة أمام جني الأسماك البرية. وشاعت النزاعات حين تمّ إدخال تربية الأحياء المائية إلى منطقة حيث كانت أنشطة صيد الأسماك قائمة في الأساس لا سيّما على المستوى المعيشي.

16- أما بالنسبة إلى إنتاج الماشية، فتشكّل أمراض الأسماك (مثل متلازمة النفوق المبكر) تهديداً دائماً للإنتاج وبالتالي للمواشي المحلية. ويعتبر أيضاً استعمال المضادات الحيوية والمواد الكيميائية في النظم المكثّفة مصدر قلق وقد ضعت بلدان عدّة لوائح تنظيمية حول استعمال المضادات الحيوية والأدوية والمواد الكيميائية في إنتاج تربية الأحياء المائية.

17- يمكن أن يشكّل الإطلاق المحتمل لمخزون تربية الأحياء المائية في البيئة خطراً على الأصناف البرية (مثل خطر الأنواع الغازية أو خطر تحوّل الأسماك المحوّرة وراثياً إلى أسماك غازية أو التداخل مع مجموعات برية) والنظم البيئية.

18- تستعمل الأسماك أيضاً كمساحيق وزيوت سمكية لتغذية الأسماك آكلة اللحوم والأسماك القارتة المستزرعة وأنواع القشريات (شأن السلمون والسلمون المرقط والتونة والأربيان والبلطي) والدواجن وغيرها من المواشي. وأثار استخدام الأسماك بغرض "تغذية الأسماك" وهو ما يسمّى *التقليص* جدلاً شديداً على الرغم من أنّ نسبة إنتاج الأسماك العالمية التي تستخدم كمساحيق انخفضت من معدّل 23 في المائة (26 مليون طن في السنة) في التسعينيات إلى 10 في المائة في عام 2012 (16 مليون طن)، بفضل تنمية بدائل المساحيق السمكية واستعمالها بما في ذلك بروتينات النباتات والمنتجات المصنّعة من فضلات الأسماك والحيوانات البرية واستعمال السلالات المحسّنة للحيوانات المائية مع تحويل أفضل للعلف. إلاّ أنّه من منظور الأمن الغذائي والتغذية، لا يزال النقاش مستمراً حول استحسان استعمال هذه الأسماك مباشرة للاستهلاك البشري بدلاً من استعمالها كمساحيق سمكية، سيّما وأنّ الأسماك المغذّية "الأدنى درجة" يمكن أن تُستهلك من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، عوضاً عن استخدامها لتغذية الأسماك التي يستهلكها المستهلكون الأكثر ثراء.

عمليات صيد الأسماك الضيّقة النطاق في مقابل العمليات الواسعة النطاق

19- تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 120 مليون نسمة في العالم يعتمدون مباشرة على الأنشطة المتعلّقة بمصايد الأسماك (صيد الأسماك، وتجهيزها وتجارتها)، وتعيش الأغلبية الساحقة منهم في البدان النامية والناشئة. وتضمّ مصايد الأسماك الصغيرة 90٪ من صيادي الأسماك. كما تقدّم عادة مصايد الأسماك الصغيرة، مقارنة بالمصايد الكبيرة، مساهمات مباشرة وغير مباشرة في الأمن الغذائي: تضمن توافر الأسماك ذات الأسعار المقبولة في متناول السكان الفقراء وهي وسيلة رئيسية لضمان استدامة سبل معيشة السكان المهمّشين والمعرضين للمخاطر في البلدان النامية. وغالباً ما يُقلّل من شأن مصايد الأسماك الصغيرة (بما فيها المصايد الداخلية) أو يتمّ تجاهلها من حيث الإنتاج الإجمالي والمساهمة في الأمن الغذائي والتغذية. ونادراً ما يتمّ تضمين المصيد من المجتمعات التي

تعيش على صيد الأسماك في إحصاءات المصيد الوطني. إلاّ أنّ هناك ما يكفي من الأدلّة لدعم التركيز على مصايد الأسماك الصغيرة للتدخلات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية.

20- يمكن أن تساهم مصايد الأسماك الصناعية الصغيرة أيضاً في الأمن الغذائي والتغذية للفقراء في البلدان النامية، خاصة عندما يحبّذون التسويق التجاري الواسع النطاق للأسماك السطحية المغذية زهيدة الثمن وسهلة التخزين والنقل (مثل الأسماك المعلّبة) على غرار السردين أو سردين البلشار أو الرنكة أو الأنشوفة أو حتى التونة. وكما لوحظ في ما يتعلّق بتجارة الأسماك الدولية، فإنّ الإيرادات التي تحققها العمليات الكبيرة يمكن أن تساهم أيضاً بصورة غير مباشرة في الأمن الغذائي من خلال خلق فرص عمل حيث توجد تشريعات لحماية ظروف العمل اللائقة.

21- غير أنّ الأساطيل الكبيرة والصغيرة النطاق (مثل الشباك الجرّافة) يمكن أن تتنافس على الموارد ومناطق الأسماك ومعدات الصيد، ما قد يؤدي إلى نزاعات في المناطق التي تعمل فيها بصورة مشتركة، وهذا يزيد في معظم الحالات من تعرّض صغار القائمين على التشغيل للمخاطر ويهدد رفاهيتهم ومداخيلهم وأمنهم الغذائي. ويمكن لهذا التنافس أن ينعكس سلباً أيضاً على الموائل الساحلية.

22- بالنسبة إلى تربية الأحياء المائية، فليس واضحاً تماماً ما إذا كان حجم العمليات محايداً أم لا لناحية نتائج الأمن الغذائي والتغذية. وفي أفريقيا، أخفقت تربية مكوّنات الأحياء المائية على نطاق ضيّق، في توقّع تدني مستوى الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتحوّل الاهتمام اليوم إلى المشاريع الأكبر قليلاً (أي المتوسطة الحجم) والأكثر توجّهاً نحو الجانب التجاري، على أمل أن يحقق هذا النموذج الجديد نجاحاً أكبر في توفير نتائج الأمن الغذائي. لكن النقاش لا يزال مفتوحاً في آسيا. ففي حين يدّعي بعض العلماء أنّ المشاريع المتوسطة الحجم هي أكثر فعالية في معالجة عمليات الحدّ من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، إلاّ أنّ 70 إلى 80 في المائة من إنتاج تربية الأحياء المائية نجم حتى الآن عن الاستزراع على نطاق صغير.

النقاشات العالقة حول تجارة الأسماك

23- تعتبر الأسماك أحد أكثر الأغذية التي تتمّ تجارتها دولياً. وفي عام 2012، مثّلت التجارة الدولية 37٪ من إنتاج الأسماك الإجمالي، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات 129 مليار دولار أمريكي، منها 70 مليار دولار أمريكي لصادرات البلدان النامية. وتشير الأدلّة إلى أنّ تجارة الأسماك الدولية يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلطة على رفاهية السكان المحليين الذين يعتمدون على صيد الأسماك وعلى أمنهم الغذائي وتغذيتهم. فمن جهة، يشير بعض المحللين إلى المساهمة التي تقدّمها إيرادات الصادرات من مصايد الأسماك للاقتصادات المحلية وإلى الإيرادات الحكومية الإضافية مع توافر فرص لإعادة توزيع هذه الإيرادات على التدخلات لصالح للفقراء، بما في ذلك دعم الأمن الغذائي والتغذية. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يكون لمفاعيل النمو وتوفير فرص العمل الناجمة عن تنمية مصايد الأسماك انعكاسات إيجابية غير مباشرة على الأمن الغذائي والتغذية للفقراء. غير أنّ دراسات أخرى، أظهرت في المقابل، تعايش تجارة الأسماك الدولية المربحة جداً والتي تولّد إيرادات

بملايين الدولارات مع ظروف معيشية بائسة للمجتمعات المحلية التي تسبب القيّمون على التشغيل الصناعي بنزوحها أو أقصيت عن التجارة بفعل اللوائح التنظيمية التجارية الصارمة في العديد من الحالات، فخسرت بالتالي إمكانية الحصول على فرص عمل والنفاذ إلى مصادر الغذاء الغني. كما تُبرز الأدّلة القائمة أنّ حكومات الدول النامية لم تتفاوض دائماً على اتفاقات صالحة مع القيّمين الأجانب في قطاع صيد الأسماك في ما يخص الموارد المستخرجة من مصايدها.

24- في ظلّ تنافس البلدان ضمن الاقتصاد العالمي، وفّرت السياسات والتدخلات الوطنية والدولية حتى اليوم دعماً قوياً لتجارة الأسماك الدولية، موليةً في غالبية الأحيان اهتماماً ودعماً محدودين لتجارة مصايد الأسماك الإقليمية والمحلية، على الرغم من قدرتها على تحسين الأمن الغذائي والتغذية، لا سيّما للمجموعات المعرّضة للمخاطر. ومن شأن العدد الكبير للمنتجين والتجار الصغار وغير النظاميين (خاصة النساء) — الذين يُهمّشون عادة بفعل عولمة تجارة الأسماك الموجّهة نحو عدد قليل من الأنواع المُتاجر بها عالمياً – أن يكونوا قادرين على الانخراط بصورة أفضل في فرص السوق التي تولّدها التجارة المحلية أو الإقليمية، حيث يتوافر الطلب على مجموعة متنوّعة من الأنواع والمنتجات المحلية التي يمكن أن تنتجها مصايد الأسماك الصغيرة، والتي تعتبر تجارتها أسهل على هذه المستويات. ومع إيلاء اهتمام أكبر للسياسات، يمكن للتدخلات المنظّمة بعناية (مثل التنمية والبنية التحتية للسوق) والبحوث والتجارة الإقليمية/ المحلية في البلدان النامية أن تساعد بالتالي على ضمان توافر أكبر للأسماك محلياً، ما يسهم في خفض التوتر المتنامي — والذي لا يمكن لواردات الأسماك وحدها أن تحدّ منه — بين الطلب على الأسماك وعرضها. وفي أفريقيا، قد يوفّر التركيز المتجدد على التجارة المحلية للمنتجات حافزاً إضافياً لتربية الأحياء المائية، التي كانت تتصارع مع تحديات الإنتاج. كما يمكن لتزايد طلب السكان الحضريين (والريفيين) الذين يتنامى عددهم، على الأسماك أن يعزّز الاستثمارات في تربية الأحياء المائية في محيط المدن على سبيل المثال.

25- تمحور التركيز الرئيسي لمخطط تصديق المصيد حتى اليوم على التوسيم الإيكولوجي لمعالجة مسائل الاستدامة البيئية. وتتجّه هذه المخططات تدريجياً نحو شمول المسؤولية الاجتماعية واعتبارات العمل، لكنّها أخفقت حتى الآن في تضمين اعتبارات الأمن الغذائي والتغذية. ومع بعض الاستثناءات المحدودة، يعني التصديق في الغالب البلدان المتقدّمة ومصايد الأسماك الكبيرة الحجم. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لوضع المؤشرات الملائمة لنتائج الأمن الغذائي والتغذية لعمليات مصايد الأسماك بحيث يمكن استهداف التحسينات ورصدها بصورة أفضل. وحالياً يتمّ تطبيق مخططات التصديق، إلاّ أنّ تأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية لا يزال غير واضح.

الحماية الاجتماعية وحقوق العمل

26- يعيش معظم هؤلاء الصيادين أو السكان الذي يعملون في مجال استزراع الأسماك/ تجهيز الأسماك و/أو في تجارة الأسماك في البلدان النامية ويكسبون دخلاً متدنياً، ويعتمدون عادة على العمل غير النظامي. كما أنّهم يتعرضون لثلاثة مستويات من الإقصاء: وجود أو عدم وجود لوائح تنظيمية للعمل والحماية الاجتماعية في البلد؛ تطبيق هذه اللوائح أو عدم تطبيقها على مصايد الأسماك؛ وأهمية العمل غير النظامي من دون النفاذ إلى مخططات

الحماية الاجتماعية (مخططات البطالة أو المعاشات التقاعدية، التأمين الصحي، إلخ). وعلى الرغم من أنّ منظمة العمل الدولية اعتمدت اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك رقم 188 في عام 2007، إلاّ أنّ التقدّم باتجاه المصادقة على العهد 188 الخاص بظروف العمل في قطاع صيد الأسماك كان بطيئاً لا سيمّا في البلدان النامية.

المساواة بين الجنسين

27- وجدت المحاولة الشاملة الأولى لتقدير عدد العمال في قطاع صيد الأسماك أنّ 56 مليون شخص، أي حوالي نصف العاملين في قطاع مصايد الأسماك وسلاسل التوريد التابعة لها والبالغ عددهم 120 مليون شخص، هم من النساء. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى العدد المرتفع جداً للنساء العاملات المنخرطات في أنشطة تجهيز الأسماك (بما في ذلك مصانع التجهيز) وفي العمليات الصغيرة (غير النظامية) لتجارة الأسماك. غير أنّ الوظائف في مصايد الأسماك الصغيرة وسلاسل التوريد خارج إطار الإنتاج ليست مسجّلة بشكل سليم، لذلك قد يكون العدد الفعلي للنساء العاملات في هذا القطاع أعلى. ولا تتوافر تقديرات مشابهة حتى الساعة للعاملين في قطاع تربية الأحياء المائية البالغ عددهم 38 مليون نسمة.

28- تعتبر الجنسانية مع مجموعة من العوامل المتعددة الجوانب (مثل الدرجة الاقتصادية والمجموعة الإثنية أو السن أو الدين)، مُحدّد رئيسي للعديد من السبل المختلفة التي يمكن من خلال أن تؤثّر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نتائج الأمن الغذائي والتغذية، وتوافرها والنفاذ إليها والاستقرار وملاءمة النظام الغذائي للمجموعات السكانية المعنية مباشرة بإنتاج الأسماك وسلاسل التوريد وإنما أيضاً بما يتخطّى ذلك.

29- يشكّل الرجال أغلبية العاملين في عمليات الإنتاج المباشر في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. أما معظم الأعمال التي تقوم بها النساء مثل جمع السقط، والغوص، والمعالجة التالية للمحصول، والبيع، فليس معترفا بها أو لا يتمّ تسجيلها جيداً، بالرغم من مساهماتها الاقتصادية ومساهماتها الأخرى. ولا تُجمع البيانات الموزّعة بحسب نوع الجنس بشكل روتيني ويؤدي ذلك جزئياً إلى إيلاء السياسات اهتماماً محدوداً للنساء وللبعد الجنساني للقطاع.

الحوكمة

30- تتّسم الحوكمة بأهمية خاصة في تحديد النفاذ إلى موارد مصايد الأسماك ووحدة موارد المصايد وتوزيع منافع الأسماك. وفي معظم البلدان، تمّ إيلاء القليل من الاهتمام للسبل التي سيكسب بفعلها مختلف الأفراد والمجموعات (بما في ذلك الأشخاص الأكثر فقراً والمهمّشين في سلاسل توريد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إنما أيضاً المستهلكين الفقراء على العموم) النفاذ أو يخسرونه أو يُستبعدون عن النفاذ إلى موارد الأسماك، بسبب أصول سلسلة توريد منتجة أخرى أو نتيجة استعمال الأسماك كسلع غذائية. وفي هذا الصدد، تشير الأدلّة إلى أنّ صكوك حقوق الإنسان هي أدوات فعّالة ومهمة للتأكّد من أنّ الدول تفي بواجباتها بما في ذلك تلك المتعلقة بالحق في الغذاء.

31- وفي ظلّ الاستغلال الاقتصادي المتزايد والتنافسي للمحيطات والمياه العذبة، يُعترف عادة بالمصالح المرتبطة بالأسماك والأمن الغذائي والتغذية على المستوى الدولي، إنما فقط بمصطلحات عامة وبلاغية. وقد كشف تحليل الشراكات والمبادرات الدولية القائمة عن غياب الاستراتيجيات المفصّلة التي تربط نمو الإنتاج واستدامته بالأمن الغذائي والتغذية.

32- مع الاستثناء الملحوظ للمبادرات التي تقودها الأمم المتحدة والتي تمّ اتباع عملية استشارية شاملة جداً من أجلها، يشوب الخلل معظم مبادرات الحوكمة الحديثة الأخرى المتعلّقة بالمحيطات بسبب النقص في تمثيل القيّمين الصغار على التشغيل من البلدان النامية.

33- على المستوى الوطني، يظهر العدد المحدود للتحليلات التجميعية الأخيرة المتوافرة أنّ الإدارة المشتركة لموارد مصايد الأسماك، سواء من حيث التأثيرات المباشرة من خلال النفاذ إلى قاعدة الموارد وتحسين وضعها، أو المسارات غير المباشرة من خلال الدخل الوارد من الأنشطة المتعلّقة بصيد الأسماك، لم تحقق التحسينات المتوقّعة حتى الآن في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

التوصيات

1- <u>تستحق الأسماك موقعاً مركزياً في استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية</u>

يتعيّن على الدول أن

1(أ) تجعل من الأسماك عنصراً متكاملاً في السياسات والبرامج القطاعية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية مع تركيز خاص على تعزيز الإنتاج على نطاق ضيّق والترتيبات المحلية (مثل عمليات التوريد عبر الأسواق المحلية للحوم المدرسية على سبيل المثال) وغيرها من أدوات السياسات بما فيها التثقيف الغذائي.

1(ب) تُضمّن الأسماك في برامجها وتدخلاتها التغذوية الرامية إلى معالجة النقص في المغذيات الدقيقة خاصة لدى الأطفال والنساء، في ضوء احترام الخصوصيات الثقافية، وتعزيز التوريدات المحلية وأخذ التكاليف والمنافع في الاعتبار.

1(ج) توطّد المساعدة والتعاون الدوليين لبناء قدرات البلدان النامية من أجل التفاوض على شروط أفضل في اتفاقات صيد الأسماك بهدف حماية الأمن الغذائي والتغذية لسكانها.

1(د) تُلغي الإعانات المضرّة التي تشجّع على الصيد المفرط، بهدف إحراز تقدّم في المساعي الرامية إلى وقف التراجع الحالي في مخزونات الأسماك العالمية. ويمكن إعادة توجيه الإيرادات المتاحة للدول من الإعانات الملغاة نحو

الاستثمارات في المنفعة العامة التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية المرتبطين بمصايد الأسماك المستدامة (مثل البنية التحتية وتنمية القدرات) أو لتحسين سبل المعيشة والإمكانات الاقتصادية للمقيمين في مجتمعات صيد الأسماك.

يتعيّن على الدول ومعاهد البحوث الوطنية والدولية ووكالات التنمية أن

(1هـ) تجري دراسات منتظمة داخل الأسر المعيشية للتوصّل إلى فهم أفضل للمسارات بين الأسماك والجنسانية والوضع التغذوي للأفراد والأسر، بما في ذلك أيضاً دراسات حول تأثير الصيد المفرط للأسماك. ويجب إجراء هذه الدراسات على أساس البيانات الموزّعة بحسب الجنس.

1(و) تراجع الممارسات والخيارات المتعلّقة بالارتجاع في مصايد الأسماك من منظور الأمن الغذائي والتغذية وفي ما يتعلّق باستدامة الموارد والنظام البيئي.

2- <u>التهديدات والمخاطر لمصايد الأسماك العالمية، بما في ذلك تأثيرات تغيّر المناخ</u>

يتعيّن على الدول أن

2(أ) تنظّم استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ المرتبطة بالأسماك والأمن الغذائي والتغذية في جميع السياسات والإجراءات المتعلّقة بتربية الأحياء المائية وبمصايد الأسماك على المستويين الوطني والوطني الفرعي، بما في ذلك من خلال ربطها بالبحوث حول المناخ والطقس ووكالات توقّع الأحوال الجوية، وإعداد دراسات محددة، وتوفير المرونة في آليات الإدارة والحوكمة حيث تدعو الحاجة.

2(ب) تشارك في حوار وتحليل شاملين لبناء سيناريوهات تهدف إلى فهم التأثير المحتمل لتغيّر المناخ على الأمن الغذائي والتغذية في أكثر المناطق عرضة للمخاطر (على سبيل المثال، الدول الجزرية الساحلية أو الصغيرة) التي يمكن أن تتأثّر، ووضع الإجراءات الضرورية وتنفيذها من خلال عمليات شاملة.

يتعيّن على منظمة الأغذية والزراعة أن

2(ج) تتولّى قيادة الجهود العالمية لإعادة وضع أدوات تقييم الموارد ومفاهيم الحوكمة الملائمة للاستخدام في تحسين مساهمة الأسماك في الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال وضع مقاربات جديدة لاستعمالها في مصايد الأسماك المتعددة الأنواع والمتعددة المعدات وبحيث تكون أكثر تكيّفاً مع الخصائص المحددة لمصايد الأسماك الصغيرة.

3- <u>الفرص والتحديات في تربية الأحياء المائية</u>

يتعيّن على منظمات البحوث الوطنية والدولية (مثل مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)، المموّلة من الحكومات ووكالات أخرى أن

3(أ) تقود مبادرات البحوث والتطوير الرامية إلى تحسين استدامة تربية الأحياء المائية وإنتاجيتها في النظم الصغيرة والكبيرة على السواء. ويجب أن تركّز البحوث على الرقابة الصحية والسلامة الغذائية وتحسين مخزونات الأعلاف التي لا تنافس مباشرة الأغذية البشرية، وعلى التدجين والتحسين الوراثي للسمات الرئيسية التي تساهم في الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي والتغذية، ودمج تربية الأحياء المائية في النماذج الزراعية الإيكولوجية للإنتاج على مستوى المزارع والمناظر الطبيعية، وتحسين الصلات مع سلسلة الأغذية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لوحدة النظم البيئية.

يجب على الدول وأصحاب الشأن من القطاعين العام والخاص والفاعلين الدوليين الآخرين

3(ب) وضع الإجراءات المناسبة لتقليص استعمال المساحيق والزيوت السمكية بشكل أكبر كعلف في تربية الأحياء المائية وإنتاج المواشي، ولتشجيع إلغائها من خلال استعمال مصادر بديلة وعبر الترويج للأسماك التي تحتل مرتبة غذائية منخفضة (الأسماك آكلة الأعشاب والأسماك القارتة).

3(ج) تأمين الظروف المؤاتية لتنمية أوجه التعاون بين بلدان الجنوب وتطبيقها لغرض تشجيع تبادل الخبرات وتجارب التعلّم في مجال تربية الأحياء المائية.

4- <u>عمليات صيد الأسماك الصغيرة الحجم في مقابل العمليات الكبيرة</u>

يجب على الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين من القطاعين العام والخاص

4(أ) الاعتراف بمساهمة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في الأمن الغذائي والتغذية، وأخذ خصائصها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ جميع السياسات والبرامج الوطنية والدولية المتعلّقة بمصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال التمثيل الملائم والشامل.

4(ب) دعم المنظمات والتعاونيات المحلية الذاتية التنظيم والمهنية، حيث أنّ هذه الترتيبات تساهم بشدة في تعزيز دمج المشغّلين الصغار في الأسواق.

يتعيّن على الوكالات الوطنية والإقليمية المسؤولة عن مصايد الأسماك أن

4(ج) تعطي أولوية عالية لدعم مصايد الأسماك الصغيرة من خلال التخطيط الملائم، والتشريعات، والاعتراف بالحقوق والموارد أو توزيعها. وينبغي أن تعزّز الحكومات، في الأماكن حيث تتنافس مصايد الأسماك الصغيرة مع العمليات الأوسع نطاقاً، مساهمة الأخيرة في الأمن الغذائي والتغذية وأن تضع على نحو خاص لوائح تنظيمية للسياسات الوطنية تضمن حماية مصايد الأسماك الصغيرة.

5- **<u>التجارة والأسواق</u>**

يتعيّن على الدول أن

5(أ) تحرص على أخذ الأمن الغذائي والتغذية في الاعتبار بشكل أفضل في أهداف السياسات والآليات المتعلّقة بتجارة الأسماك الدولية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك من خلال الجهود الشاملة لوضع خطوط توجيهية وإجراءات ولوائح تنظيمية لحماية الأمن الغذائي والتغذية للسكان المحليين.

يتعيّن على الوكالات الدولية والأجهزة الاقتصادية وأجهزة مصايد الأسماك الإقليمية والوزارات الوطنية أن

5(ب) تولي مزيداً من العناية من حيث السياسات وتوفّر الموارد لتنمية تجارة الأسماك المحلية والإقليمية وتعزيزها ودعمها. كما يجب أن يراعي الاستثمار الخطوط التوجيهية الطوعية الخاصة بالأراضي ومصايد الأسماك والغابات ويضمن احترام مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة. وينبغي أن تعيد توجيه الموارد لمختلف الفاعلين المعنيين بأنشطة تجارة الأسماك المحلية والوطنية والإقليمية وتدعم بناء قدراتهم، خاصة من خلال سلاسل القيمة التي تشمل مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية والتسويق.

يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني

5(ج) دعم جهود وضع معايير تصديق الاستدامة الجديدة أو استخدام المعايير الحالية التي تتضمّن معايير الأمن الغذائي والتغذية وتسهّل انخراط المشغّلين الصغار عن طريق توفير المساندة الملائمة وبناء القدرات.

6- <u>الحماية الاجتماعية وحقوق العمل</u>

يتعيّن على الدول أن

6(أ) تصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 188 بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك لضمان تحسين ظروف العمل والأمن الاجتماعي للعاملين في قطاع صيد الأسماك.

يتعيّن على الدول، وعلى نحو خاص وكالات العمل الحكومية الوطنية بالتعاون مع وكالات مصايد الأسماك، أن

6(ب) تحسّن اللوائح التنظيمية الخاصة بالعاملين في قطاع صيد الأسماك على المستوى الوطني، بما في ذلك النساء العاملات في مصانع تجهيز الأسماك والأسواق، والعمال المهاجرون وفريق العمل المحلي على متن سفن صيد الأسماك. ويجب أن يضمن المالكون أنّ سفنهم صالحة للإبحار وأنّ ظروف العمل في البحر آمنة.

6(ج) تتّخذ التدابير اللازمة لوضع نظم الحماية الاجتماعية على شكل الحدّ الأدنى من الأجور ومخططات الضمان الاجتماعي للصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك على السواء، بمن فيهم العمال المستقلون والنساء والعمال المهاجرون.

7- <u>المساواة بين الجنسين</u>

يتعيّن على الدول أن

7(أ) تضمن أنّ سياساتها وتدخلاتها الخاصة بتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك لا تؤدي إلى أي تأثيرات سلبية على النساء وأنّها تشجّع المساواة بين الجنسين.

7(ب) تحافظ على المساواة بين الجنسين في جميع نظم حقوق مصايد الأسماك، بما في ذلك في منح التراخيص وحقوق النفاذ. ويجب أن تشمل تعريفات صيد الأسماك جميع أشكال المصيد بما في ذلك الأشكال التي تمارسها النساء والمشغّلون الصغار عادة مثل جمع اللافقريات في المناطق الداخلية، يدوياً أو باستعمال معدّات صغيرة جداً.

يتعيّن على لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة أن

7(ج) تضع التوجيه الخاص بالسياسات حول المساواة بين الجنسين والمساهمات الاقتصادية، مثل الخطوط التوجيهية الفنية حول الجنسانية في قطاع تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك ضمن مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

يتعيّن على لجنة الأمن الغذائي العالمي أن

7(د) تحثّ المنظمات الدولية والوطنية في قطاع الأسماك على معالجة البعد الجنساني لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية معالجةً كاملة في سياساتها وإجراءتها الرامية إلى تخطي تجاهل الاعتبارات الجنسانية في المقاربات الحالية.

يتعيّن على برامج المساعدة الإنمائية أن

7(هـ) تعي قضايا الجنسانية وتمنح الأولية للمشاريع المرتكزة على الجنسانية.

8- <u>الحوكمة</u>

يتعيّن على الدول أن

8(أ) تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتعيّن على الدول أن

8(ب) تقيّم السياسات والتدخلات والاستثمارات التي لها صلات مباشرة وغير مباشرة مع مصايد الأسماك ومجتمعات صيد الأسماك من حيث تأثيراتها على حق المجتمعات المحلية المتأثّرة في الغذاء.

8(ج) تستعمل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، مع الإقرار بالأهمية الخاصة التي تتّسم بها المادة 8-3 حول الحقوق الجماعية والموارد

المشتركة، لتصميم السياسات والبرامج وتقييمها خاصة تلك التي تؤثّر على نفاذ مجتمعات صيد الأسماك إلى الموارد الطبيعية.

8(د) تتأكّد من أنّ مجتمعات صيد الأسماك والعاملين في قطاع صيد الأسماك يشاركون مشاركة فاعلة ومجدية في جميع القرارات التي تؤثّر على تمتّعهم بالحق في الغذاء.

8(هـ) تضمن أنّ الأمن الغذائي والتغذية، اللذين يراعيان قضايا الجنسانية، يشكّلات جزءاً لا يتجزأ من آليات حوكمة سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك، بما في ذلك السياسات الحكومية الوطنية ومعايير التصديق وسياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

8(و) تحمي رسمياً الحقوق والحيازة الجارية للمواقع الخاصة بالأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومجتمعات صيد الأسماك والسكان الأصليين والمجتمعات القبلية.

8(ز) تدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها على النفاذ إلى أفضل ممارسات الإدارة ومشاريع التسليف على سبيل المثال لتبقى مربحة.

يتعيّن على منظمة الأغذية والزراعة أن

8(ح) تقود جهود إصلاح حوكمة مصايد الأسماك الدولية والمحيطات بهدف تحسين الشفافية والتمثيل لجميع البرامج والمبادرات الدولية الرئيسية لغرض التأكّد من شمول الصيادين الصغار في هذه البرامج. وينبغي أن تتجاوز هذه البرامج تركيزها المبكر على النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وأن تهدف إلى إعطاء الأولوية للأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من وطأة الفقر.

يتعيّن على لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة مصايد الأسماك أن

8(ط) تدعو إلى دورة مشتركة خاصة تضم أجهزة دولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وفاعلين معنيين لتبادل الآراء حول كيفية تنسيق سياساتهم وبرامجهم لإحراز تقدّم في نتائج أنشطتهم الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.